مجلس النواب

دائرة البحوث
قسم البحوث
دراسة

الدورة الانتخابية الثالثة
السنة التشريعية الثالثة
الفصل التشريعي الثاني

الواقع التربوي في العراق التحديات وخيارات المواجهة

الباحث
فراس جاسم موسى

ملخص تنفيذي :

تكمن مشكلة الدراسة في حاجة مصادرالقرارالتربوي والتعليمي الى البيانات والمعلومات الخاصة بهذا القطاع وتصنيفها وتبويبها وتحليلها بهدف تيسيرتقييم هذاالقطاع الحيوي والأساس،لوضع السياسات والتشريعات التربوية المناسبة ،ومجلس النواب ولاسيما لجنة التربية النيابية معنيون - بحسب إختصاصهم التشريعي والرقابي – بالتعرف على البيانات التي أشرنا إليها ودراستها ؛ وقادرين على أخذ الخطوات اللازمة بهذا الصدد، **وتهدف الدراسة** الى قراءة الواقع التربوي والتحديات التي تواجهه للتوصل الى بعض الخيارات التي تحد من هذه التحديات ، **وتأتي أهمية الدراسة** بما تمثله من قناة من قنوات المتابعة وتحليل المشكلات التربوية لإسناد النواب ولا سيما أعضاء لجنة التربية النيابية في عملهم ؛ لعلاقة هذا الموضوع المباشرة بهم ، **كما تأتي أهميته من طلب السيد رئيس لجنة التربية النيابية سيروان سيريني وتتبع الدراسة المنهج الوصفي** في وصف الواقع وتحليل متغيراته ، وأهم ما توصلت له الدراسة ، أن أهم معوقات النهوض بالواقع التربوي ، هي ضعف التخصيصات المالية ونقص الأبنية المدرسية ، وضعف التخطيط الاستراتيجي والاداري والعلمي ، وحاجة مكونات التربية المتمثلة بالمناهج وطرائق التدريس ، والحاجة الى تكافؤ الفرص التعليمية .

ومن ابرز خطوات تحسين الواقع التربوي والتعلمي ، هي ضرورة البدء بخطوات مشتركة بين المؤسسات المعنية بالملف التربوي والتعليمي ومن أبرزها لجنة التربية والتعليم العالي النيابيتين ووزارة التربية ، وجهات اخرى للقيام بالإصلاح والتجديد التربوي والتعليمي من جهة تحسين وتطبيق التشريعات التربوية ،ووضع بدائل لضعف التخصيصات المالية ونقص الأبنية المدرسية ، و الشروع بخطوات متناسقة في تطوير المناهج الدراسية ، وطرائق التدريس وغيرها .

أولا- الواقع التربوي في العراق ،الوصف والمضمون :

نحتاج للوصول الى تحديد دقيق للواقع التربوي في العراق الى بيان الجانب الكمي لهذا الواقع ويمكن فيما يأتي بيان ذلك :

١- رياض الأطفال : بلغ عدد مدارس الرياض للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ م ، (٩٧٨) روضة في العراق عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار بسبب عدم استقرار الأوضاع الأمنية،للقطاعين العام والأهلي،بنسبة زيادة عن العام الذي سبقه ٢٠١٥/٢٠١٤ (٢١,٦%) ، كما شهدت المدة من ٢٠١١لغاية ٢١٠٦م زيادة بنسبة (٦,٤%) ، وبلغ عدد الأطفال المسجلين في الرياض (١٧٩٦٣٥) في العام ٢٠١٦/٢٠١٥م ، تشكل الإناث منهم (٤٩,٣%) وقد طرأت زيادة بعدد الأطفال عن العام ٢٠١٥/٢٠١٤م ، بنسبة (٢٠,٣%) إذ كان عددهم (١٤٩٣١٢) وسجلت المدة (٢٠١١-٢٠١٦) م زيادة بنسبة (٢,٢%) إذ كان عددهم عام ٢٠١٢/٢٠١١ م (١٧٥٨٣٨) ، وبلغ عدد المعلمات في الرياض عام ٢٠١٦/٢٠١٥م (٧٤٠٩) وبالمقارنة مع العام الذي سبقه يتبين لنا وجود زيادة بنسبة (١٦,٣%) وشهدت المدة (٢٠١١-٢٠١٦) زيادة بنسبة (٢,٦%) إذ كان عددهن عام ٢٠١٢/٢٠١١ م (٧٢٢١) معلمة .[١]

وبالمقارنة مع المعايير الأكاديمية للرياض النموذجية ، نجد حاجة العراق الى بناء العشرات من الرياض وتعيين الالاف من المعلمات وزيادة مساحات العشرات من الرياض ، وكذلك عدد الصفوف بكل روضة وعدد المعلمات بكل روضة وعدد الأطفال بكل صف ، لتقترب من هذه المعايير .[٢]

٢- المدارس الإبتدائية :بلغ عددالمدارس الإبتدائية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ م، (١٢٩٧٣) مدرسة في العراق عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانباربسبب عدم استقرارالأوضاع الأمنية ،للقطاعين العام والأهلي ،بنسبة زيادة عن العام ٢٠١٥/٢٠١٤الذي سبقه (٢٠,٤%) ،إذ كان عدد المدارس (١٠٧٧٩) كماشهدت المدة من ٢٠١١لغاية ٢١٠٦م إنخفاض بنسبة (١١,٦%) ، إذ بلغ عدد المدارس في العام ٢٠١٢/٢٠١١م (١٤٦٧٤) ويعود هذا الإنخفاض لعدم شمول محافظتي نينوى والأنبار وبلغ عدد التلاميذ المقبولين (٩٢٥٣٨٤) في العام ٢٠١٦/٢٠١٥م،تشكل الإناث منهم (٤٨,٥%) وقدطرأت زيادة بعدد المقبولين عن العام ٢٠١٥/٢٠١٤م،بنسبة (٢٠,٥%) إذكان عددهم (٧٦٨٠٢٦) وسجلت المدة (٢٠١١-٢٠١٦) م إنخفاضا بنسبة (٢,٦%)

[١] وزارة التخطيط ووزارة التربية العراقية ، إحصاء رياض الأطفال في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط العراقية ، على الرابط ، www.cosit.gov.، تاريخ دخول الموقع يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٩/٢١.

[٢] بحسب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم العلوم التربوية والنفسية ، بالعدد(٤٨٠) بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧م .

إذكان عددهم عام ٢٠١٢/٢٠١١ م (٩٥٠٢٧٦) ،وبلغ عدد التلاميذ الموجودين في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ (٤٩٩٧٠٥٢) نسبة الاناث منهم (٤٦,٨%) وبالمقارنة مع العام الذي سبقه وجدت زيادة بنسبة (١٦,٧%) ونسبة إنخفاض مقدارها (٢,٥%) عن العام ٢٠١٢/٢٠١١م إذ كان عددهم (٥١٢٤٢٥٧) تلميذ وتلميذة ، وبالنسبة لمؤشرات تلميذ/شعبة فقد بلغت (٣٦) تلميذ لكل شعبة .

بلغ عدد إجمالي أعضاء الهيأة التعليمية (٢٤٧٩١٩) للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م نسبة الإناث منهم (٦٨,٨%) وتبين وجود إرتفاع بنسبة مقدارها (١١%) عن العام الذي سبقه إذ كان عددهم (٢٢٣٣١٠) ، ونسبة إنخفاض عن العام ٢٠١٢/٢٠١١ مقدارها (٨,٨%) إذ كان عددهم (٢٧١٧٣٤) معلم ومعلمة .

وبالنسبة لمؤشر تلميذ /معلم ، فقد بلغ للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، (٢٠ تلميذ/ معلم)[٣]

وبالمقارنة مع معايير الكفاية التربوية النموذجية تبين لنا ، وجود حاجة الى عشرات الالاف من الهيئات التعليمية ، والالاف من المدارس ، والمساحات المناسبة ، لبلوغ هذه المعايير .[٤]

٣- المدارس الثانوية : بلغ عددالمدارس الثانوية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ م، (٦٠٢٢) مدرسة في العراق عدا إقليم كردستان ومحافظتي نينوى والانبار،للقطاعين العام والأهلي ، وللدراستين الصباحية والمسائية ، بنسبة زيادةعن العام ٢٠١٥/٢٠١٤ الذي سبقه (٢١,٦%) ،إذكان عددالمدارس (٤٩٥٣) وأحد أسباب الزيادة هو شمول محافظتي (صلاح الدين ، كركوك) كماشهدت المدة من ٢٠١١لغاية ٢١٠٦م إنخفاضا بنسبة طفيفة بلغت (٠,٣%) ،إذ بلغ عددالمدارس في العام ٢٠١٢/٢٠١١م (٦٠٤١) ويعودهذا الإنخفاض لعدم شمول محافظتي نينوى والأنباربسبب الأوضاع الأمنية .

وبلغ عددالطلبة المقبولين (٧٨٩٣٩٧) في العام ٢٠١٦/٢٠١٥م، تشكل الإناث منهم (٤٥%) طلبة المقبولين في مدارس التعليم الثانوي ، ويشكل عدد الطلبة المقبولين في الصف الأول من المرحلة المتوسطة نسبة قدرها (٦٨,٢%) وفي الصف الرابع العلمي والأدبي من المرحلة الاعدادية بنسبة (٣١,٨%) من إجمالي الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي ،وقدطرأت زيادة بعددالمقبولين عن العام ٢٠١٥/٢٠١٤م،بنسبة (٢١,٧%) إذكان عددهم (٦٤٨,٧٢١) وسجلت المدة (٢٠١١-٢٠١٦) م إرتفاعا بنسبة (١٤,٧%) إذكان عددهم عام ٢٠١٢/٢٠١١ م (٦٨٨٣٣٣).

وبلغ عددالطلبة الموجودين في العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ (٢,٤) مليون نسبة الاناث منهم (٤٢,٦%) وبالمقارنة مع العام الذي سبقه وجدت زيادة بنسبة (٢٠,٢%) إذ كان عددهم (٢) مليون ، ونسبة إرتفاع مقدارها (١٠,٥%) عنالعام ٢٠١٢/٢٠١١م إذكان عددهم (٢,٢) مليون ، وقد شكلت نسبة الطلبة الموجودين في المرحلة المتوسطة (٦٦,٧%) من المجموع الكلي للطلبة وفي المرحلة الاعدادية بلغت نسبتهم (٣٣,٣%) وبالنسبة لمؤشراتطالب/شعبة فقد بلغت (٣٨) طالب لكل شعبة .

---

[٣] وزارة التخطيط ووزارة التربية العراقية ،إحصاء التعليم الابتدائي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ ،تقرير منشورعلى الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط العراقية ،على الرابط ،www.cosit.gov.،تاريخ دخول الموقع يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٩/٢١.

[٤] بحسب كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : مصدر سابق .

وبلغ عددإجمالي أعضاء الهيأة التدريسية (١٤١٣٠٠) مدرسا ومدرسة للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م نسبة الإناثمنهم (٥٧,٤%) وتبين وجود إرتفاع بنسبة مقدارها (٩,٨%) عن العام الذي سبقه إذكان عددهم (١٢٨٦٦٧) ، وإنخفاض طفيف لايتجاوز (٥٥) مدرسا ومدرسة عنالعام ٢٠١٢/٢٠١١ مقدارها (٨,٨%) إذكانعددهم (١٤١٣٥٥) مدرسا ومدرسة .

وبالنسبة لمؤشرطالب/عضو هيأة تدريس، فقد بلغ للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ ، (١٧) طالب لكل مدرس .[٥]

وبالمقارنة مع معاييرالكفاية التربوية النموذجية تبين لنا،وجود حاجة الى عشرات الالاف من الهيئات التدريسية ، والالاف من المدارس ،والمساحات المناسبة ، لبلوغ هذه المعايير، كما لوحظ غياب المعايير في جانب طالب لكل شعبة وطالب لكل مدرسة ومدرسة ، مما يؤكد حالة الإكتظاظ المدرسي .[٦]

٤- المدارس المهنية : بلغ عدد المدارس المهنية (٢٦٧) مدرسة للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، منها (١٧٤) مدرسة صناعية تشكل نسبة (٦٥,٢%) ، و(٨٥) مدرسة تجارية بنسبة (٣١,٨%) والمدارس الزراعية (٦) بنسبة (٢,٢%) ومدارس الفنون التطبيقية (١) مدرسة بنسبة (٠,٤%) تليها مدارس الحاسوب وتقنية المعلومات (١) مدرسة بنسبة (٠,٤%) ، وبمقارنة المدارس المهنية كافة مع العام الدراسي السابق ارتفع عدد المدارس المهنية خلال المدة (٢٠١١- ٢٠١٦) بنسبة (٩,٥%) إذ كان عددها عام ٢٠١٢/٢٠١١ (٢٩٥) مدرسة .
وتراوح مؤشر طالب / شعبة في المدارس المهنية بحسب نوعها (١٩-٢٣) طالب لكل شعبة .
بلغ عدد الطلبة المقبولين (١٦٦٣٧) طالبا وطالبة للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، نسبة الإناث منهم (٢٤,٤%) بإرتفاع نسبتهم عن العام الذي سبقه بنسبة (١٤,٥%) إذ كان عددهم (١٤٥٢٤) ، وإرتفعت نسبتهم خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٦) بنسبة (٤%) إذ كان عددهم عام ٢٠١٢/٢٠١١ (١٥٩٩١) طالبا وطالبة .
بلغ عدد الطلبة الموجودين في المدارس المهنية كافة (٥١١٣٨) في العام ٢٠١٦/٢٠١٥م ، نسبة الإناث منهم (٢٣,٦%) ، بإرتفاع نسبتهم عن العام الذي سبقه بنسبة (١٤,٤%) إذ كان عددهم (٤٤٦٩٦) طالبا وطالبة ، وإنخفض عددهم خلال المدة (٢٠١١-٢٠١٦) بنسبة (٩,٢%) إذ كان عددهم في العام ٢٠١٢/٢٠١١م (٥٦٣٠١).
بلغ عدد الهيأة التدريسية (١١٣٧١) للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ م ، نسبة الإناث منهم (٤٦,١%) ، بإرتفاع نسبتهم عن العام الذي سبقه بنسبة (٨%) إذ كان عددهم

[٥] وزارة التخطيط ووزارة التربيةالعراقية ،إحصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ ،تقريرمنشورعلى الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط العراقية ،على الرابط،www.cosit.gov.،تاريخ دخول الموقع يوم الأربعاءالموافق ٢٠١٦/٩/٢٢.
[٦] وزراة التعليم العالي : مصدر سابق .

(١٠٥٢٧) ، وإنخفاض نسبتهم عن العام ٢٠١٢/٢٠١١ بنسبة (٩,٤%) إذ كان عددهم (١٢٥٥٣) .

وبلغ مؤشر عضو هيأة تدريس / طالب (٥) طالب / تدريسي ، وتفاوت العدد بحسب نوع المدرسة وترواح بين (٣- ٢٠) أدناها في المدارس المهنية الزراعية ، وأعلاها في مدارس الحاسوب وتقنية العلومات .[٧]

نلحظ من خلال ما تقدم في المدارس المهنية حاجتها الى مراعاة المعايير اللمية التربوية وخاصة ما يتعلق بجانب تناسب أعدادها بحسب النوع .[٨]

ومن خلال مجمل الاحصاءات المعروضة ،يمكن تحليلها بما يأتي :

١- عدم شمول إحصاءات محافظتي نينوى والأنبار في المجموعة المذكورة وكذلك في بعض الإحصاءات غابت أقضية مثل بيجي في صلاح الدين والحويجة في كركوك لتعرضها الى الاحتلال والعمليات الإرهابية ، ناهيك عن عدم شمول إقليم كردستان يقدم صورة مرتبكة بالزيادة والنقصان في مجمل الاحصاءات والتحليلات المصاحبة لها .

٢- إرتفاع أعداد المدارس للمراحل كافة للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، عن العام الذي سبقه ٢٠١٥/٢٠١٤م بنسب ترواحت بين (١٩%- أكثر من٢٠%) ، ومن ضمن أسباب هذه الزيادة هو شمول إحصاءات خاصة بأجزاء كانت محتلة في محافظتي صلاح الدين وكركوك.

٣- إنخفاض متفاوت النسبة بمقارنة العام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م عن الأعوام (٢٠١١-٢٠١٦) في أعداد المدارس تراوح بين (٠,٣% - ١١,٦%) ،عدا رياض الأطفال التي إرتفعت نسبتها الى (٦,٤%) .

٤- زيادة نسب أطفال الرياض و التلاميذ والطلبة المقبولين والموجودين في عموم المراحل الدراسية للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، مقارنة بالعام ٢٠١٥/٢٠١٤ م ، وكذلك زيادتها خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٦) ، إلا إنخفاض محدود خلال هذه الأعوام بالنسبة للتلاميذ والطلبة الموجودين في التعليم الإبتدائي بنسبة (٢,٥%) والمهني بنسبة (٩,٥%) ، وكذلك إرتفاع نسب الأطفال والتلاميذ والطلبة الذكور مقابل الإناث إذ تراوحت نسبة الإناث بين (٤٢% - اقل من ٥٠%) ، وانخفضت نسبة الطالبات الإناث في التعليم المهني أيضا لبلوغ نسبتهن الى ما يزيد قليلا على (٢٣%) قياسا بالذكور.

٥- وبالنسبة للهيئات التعليمية والتدريسية ، فقد إرتفع عددهم في جميع المراحل في العام ٢٠١٦/٢٠١٥م مقارنة بالعام الذي سبقه ، بنسب تراوحت بين (٨%- أكثر من ١٦%) ، وإنخفض خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٦) بنسب تراوحت بين (أقل من ١% - أكثر من ٩%) عدا رياض الأطفال التي إرتفعت نسبتها خلال الأعوام المذكورة الى (٢,٦%) .

---

[٧] وزارةالتخطيط ووزارة التربية العراقية ،إحصاء التعليم المهني في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥ ،تقريرمنشورعلى الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط العراقية،على الرابط ،www.cosit.gov.،تاريخ دخول الموقع يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٩/٢٤.

[٨] وزراة التعليم العالي : مصدرسابق .

كما أن نسب الإناث فاقت نسب الذكور في جميع المراحل الدراسية ففي الرياض بلغت نسبة المعلمات الإناث (١٠٠%) أي أن كل معلمات الرياض هن من الإناث والإبتدائية والثانوية لكل منهما على الترتيب(٦٨,٨%) ، (٥٧,٤%) عدا التعليم المهني فقد فاقت نسبة الذكور قياسابالإناث بنسبة (٤٦,١%) ، وهذا يبدو طبيعيا لطبيعة الدراسة المهنية والمجتمع في العراق .

٦- قياسا بالمعايير الأكاديمية للمدرسة النموذجية ، يتبين لنا غياب المؤشر النموذجي في كثير من المراحل الدراسية لأعداد الأطفال والتلاميذ والطلبة قياسا بالمساحات وعدد الهيئات التعليمية والتدريسية والصفوف .

٧- نستطيع القول أن هذه الاحصاءات التربوية تشير بشكل عام الى وجود تزايد كمي في مكونات العملية التربوية .

لكن تقييم الواقع التربوي لا يمكن أن يتم من خلال الجانب الكمي وحده ومن خلال الاحصاءات التربوية وحدها ، لكن يحتاج الأمر الى بحث في هذه المكونات التربوية وما يعتريها من خلال الجانب الكيفي أو النوعي ، وهذا الموضوع هو ما يتولى دراسته المحور الثاني .

٨- بالنسبة للإحصاءات الخاصة بمعدل الالتحاق لم يتسن لنا إحتساب المعدلات الرسمية الدقيقة من بيانات وزارة التخطيط ؛ لأن تقديرات السكان جاءت على وفق تصنيف الفئات العمرية بنسب لم تحدد الفئة العمرية (٦-١١) لحساب معدل الالتحاق للتعليم الابتدائي ، ولاالفئة العمرية (١٢-١٤) لحساب الالتحاق بالتعليم الثانوي ، لكن يمكن التقدير أنه بالنظر لمراجعة معدلات الأعوام السابقة فإن هناك تطورا إيجابيا في معدلات الالتحاق قياسا بالأعوام الدراسية الأسبق ، إذ أن معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي تجاوزت الـ(٨٨%) والثانوي تجاوزت الـ(٣٥%) بعد أن كانت قد انخفضت عن الثمانينيات ومطلع التسعينيات من العقود السابقة إذ على سبيل المثال وصل معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي الى (٩٠,٨%) عام ١٩٩٠م ، ووصل الى (٨٦%) عام ٢٠٠٦م ، لكن هناك تباينا في النسب بحسب الجنس لصالح الذكور ، والبيئات لصالح الحضر .[٩]

ثانيا- الواقع التربوي ،التحديات والمعوقات ، وخيارات المواجهة والتدخل :

يواجه الواقع التربوي حاليا تحديات ومشكلات عديدة في مختلف مفاصل المكونات التربوية والتعليمة ، في التشريعات التربوية ، والنظام التعليمي والتربوي ، والأبنية المدرسية ، والمناهج والطلبة ، والهيئات التعليمية ، وطرائق التدريس ، وغيرها ، مما يستدعي البحث فيها وتشخيصها بهدف معالجتها ومواجهتها ، ويمكن في هذا الإطار وتسهيلا لعرضها نعرضها كما يأتي :

[٩] اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، صندوق الامم المتحدة للسكان ، مكتب العراق : التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية ، تقرير منشور ، على الرابط الالكتروني ، www.cosit.gov.iq، تاريخ الدخول ، ٢٠١٦/٩/٢٤.

١- المجال التشريعي والإجرائي : تضمن الدستور العراقي النافذ بأحكامه ، حق الأولاد في التربية والتعليم ، وعد التعليم عاملا أساسا لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة ، وكذلك

إلزاميته في المرحلة الابتدائية ، ومكافحة الأمية ، وجعل التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله [١٠]،علاوة على وجود العشرات من التشريعات التي نظمت أحكام وأحوال العملية التربوية والتعليمية ، وكان من أحدث هذه التشريعات قانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١م وتعديلاته ، وقانون محو الأمية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١١،وقانون مكافأة نهاية الخدمة للمتقاعدين قبل نصف السنة ، وإلغاء العشرات من قرارات مجلس قيادة الثورة الخاصة بالشأن التربوي التي كانت استثنائية وغير منصفة ، ومنح الصلاحيات المخصصة الى مديريات التربية العامة في كل محافظة الى مجالس المحافظات في خطوة ديمقراطية ولامركزية في الإدارة ولتسهيل وتسريع اجراءات المديريات العامة ، إضافة الى انجازات تضمنته هذه التشريعات وغيرها دفع مجلس النواب باتجاهها بالتعاون مع جهات متعددة مختصة مثل صرف مخصصات مالية تصل الى (١٥٠٠٠٠) دينار شهريا للتربويين ، ورفع التسكين عن الدرجات الوظيفية للإداريين العاملين في وزارة التربية ، ونشاطات عديدة مثل إقامة المؤتمرات والندوات والاجتماعات والاجراءات الرقابية بمختلف الأدوات الرقابية .[١١]

لكن على الرغم مما مر ذكره تواجه الوزارة حاجات تشريعية ذات بعدين : الأول ، وجود تشريعات نافذة مازالت بحاجة الى تطبيقها بشكل مناسب مثل :

أ- نص المادة (٣) البند (ثالثاً) من قانون وزارة التربية والتي تنص (وضع برنامج إعداد المعلمين وتدريبهم والتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتطويرهذا البرنامج) .

ب- نص المادة (٣) البند (خامساً) من قانون وزارة التربية والتي تنص(تهيئة المعلمين والمدرسين .... وإعادة تدريبهم أثناء الخدمة وتطويرقدراتهم المهنية والعلمية) .

ت- نص المادة (٣) البند (سادساً) من قانون وزارة التربية بخصوص إعداد المناهج الدراسية لمراحل التعليم وأنواعه وتهيئة وسائلها وكتب الدراسة فيهاوالإشراف عليها وتطويرها استناداً إلى البحوث العلمية والدراسات والاتجاهات التربوية الحديثة .

ث- نص المادة (٣) البند (سابعا ، عاشراً) من قانون وزارة التربية والذي ينص على توفيرالعناية بالتربية الدينية والخلقية والتربية الرياضية والفنية والاهتمام بالتربية الصحية للطلاب والتربية البيئية وتوفيرالخدمات الصحية والتغذية المدرسية .

ج- نص المادة (٣) البند (ثامنا) من قانون وزارة التربية لوضع نظم وأساليب الإرشاد التربوي والنفسي .

---

[١٠] دستور جمهورية العراق : الفقرة (ثانيا) من المادة (٢٩) ، والفقرة (أولا ،و ثانيا) من المادة (٣٤) ، مجلس النواب العراقي ، الدائرة الاعلامية ، ط٧، بغداد ، ٢٠١٣م .

[١١] مجلس النواب العراقي : لجنة التربية النيابية ، إنجازات ونشاطات لجنة التربية النيابية للدورة التشريعية الثانية ، للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣، (تقرير غير منشور) ، بغداد .

ح- تفعيل نص المادة (٣) البند (الحادي عشر) من قانون وزارة التربية التي تنص على(تنشيط التعامل والتفاعل بين المدرسة وبيئتها المحلية بالتنسيق مع المجالس البلدية وتعزيزدورمجالس الآباء والمعلمين)، ويمكن في هذا السياق إعمال نظام مجالس الاباء والمعلمين رقم (١) لسنة ١٩٩٤ .

خ- التأكيدعلى تفعيل المادة (٣) البند (ثالث عشر) من قانون وزارة التربية التي تنص(التنسيق والتعاون مع المؤسسات التعليمية والتربوية والثقافية والمنظمات المهنية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيزالعملية التربوية وتطويرها)

د- التأكيدعلى تفعيل نص المادة (١٢) من قانون وزارة التربية بخصوص تنظيم عمل التعليم المهني وفروعه .

ذ- فك دمج التعليم المهني من ديوان الوزارة وإعادته إلى سابق وضعه بحسب المادة (٥) البند (أولاً) الفقرة (ز) من قانون وزارة التربية .

ر- التأكد من زيادة مساحة تطبيق المادة (٣٤) من الدستور (أولا وثانيا) الخاصة بإلزامية التعليم ومجانيته .

ز- تطبيق قانون منحة التلاميذ ، ولو بشكل انتقائي مرحلي ، أي منح المنحة المالية للتلاميذ ذوي الدخول الواطئة والمرضى منهم ، حتى يتعافى العراق من محنته المالية .

وغيرها من التشريعات النافذة التي تحتاج الى تطبيقها بشكل مناسب ، والبعد الثاني ، الحاجة الى تشريع تشريعات تطور من الواقع التربوي وتدفع باتجاه تقدمه مثل :

أ- مشروع قانون حماية الهيئات التدريسية (معلمين ومدرسين) : نظرا للظروف المعقدة التي يمر بها العراق حاليا وحصول حالات إعتداء متكررة على الهيئات التدريسية من قبل الطلبة أو أولياء أمورهم ؛ لأسباب تتعلق بمزاولة مهماتهم العلمية والضغط عليهم من أجل إنجاح طلبة غير مستحقين لدرجة النجاح وغيرها ، اقتضى تشريع قانون بهذا الصدد على غرار قانون حماية الأطباء النافذ .

ب- قانون للأبنية المدرسية : للنقص الشديد المستمر والمتضاعف في كل عام ، اقتضى البحث في تشريع قانون يضمن سد الحاجة من هذه الأبنية ، مثل تأليف هيأة عليا شاملة للأبنية المدرسية ، تمنح صلاحيات واسعة وتكون مسؤولة عما يتعلق بملف الأبنية المدرسية .[١٢]

ت- حاجة التشريعات التربوية والتعليميةالى المراجعة ،لتغيرنمط وطبيعة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية،قدرالحاجة بتحديد الموضوعات اللازم اعادة التشريعات الخاصة بها ، مثل الأهداف و أنظمة الامتحانات والدوام والانضباط وغيرها .

٢- المجال الاداري و التربوي – التعليمي : يواجه قطاع التربية والتعليم في هذا المجال جملة من التحديات والمعوقات التي تعوق تقدمه وتحقيقه لأهدافه في بناء جيل واعد **ويمكن عرض أبرز هذه التحديات بما يأتي :**

[١٢] كتاب الدائرة البرلمانية بمجلس النواب العراقي الوارد الى دائرة البحوث بالمجلس ، بالعدد (٢٩٠) بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٦ ، موضوعه المؤتمر الأول للاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم مع مرافقات بأوليات المؤتمر المنعقد ببغداد ، بتاريخ ٢٠١٥/٥/٦

أ- على الرغم من وجود فلسفة تربوية وضعتها وزارة التربية وصدرت عام ٢٠٠٩م ، إلا أنها تحتاج الى دراسة أبعاد أخرى ، واتفاق أكثر شمولية من حيث الفكر والرؤى والجهات ، والأفراد والجماعات ، وحتى أبعاد العالمية في بناء هذه الفلسفة .[١٣]

ب- قلة التخصيصات المالية المخصصة لوزارة التربية ،أو على الأقل ضعف استيعابها لجميع حاجات و متطلبات الوزارة الانية ، والمستقبلية من ناحية الخطط التطويرية إذ لاتزال نسبة الانفاق العام على التربية والتعليم في العراق متدنية قياسا بحاجاتها ومتطلباتها ، وبما تخصصه دول المحيط الاقليمي والدولي لها [١٤]، ومن جانب اخرتتباين متوسطات الانفاق السنوي للأسر على التعليم على وفق المستويات التعليمية ووصلت نسب الأسر التي لاتتمكن من تسديد نفقات التعليم لأبنائها الى (٢٠%) .[١٥]

بما يخلف وضعا صعبا يحد من التطلعات بتطوير هذا القطاع المرتبط ببناء الحاضر والمستقبل.

ت- من أهم وأبرز التحديات التي تواجه القطاع التربوي والتعليمي في العراق ، هي نقص الأبنية المدرسية التي بين وزيرالتربيةالعراقي فيما يتعلق بها ، أن حاجة العراق اليوم تصلُ إلى أكثر من (٢٠٠٠٠) ألف مدرسة بحسب إحصائية وزارة التخطيط التي جاءت منسجمة مع إحصائية وزارة التربية [١٦]، وهذه المشكلة تتفاقم سنويا مع عدم ايجاد الحلول المناسبة لها ، إذ أنه بحسب بيان لجنة التربية النيابية عام ٢٠١١م كانت هناك حاجة الى (٤٠٠٠) مدرسة ، وبحسب بيان اللجنة المذكورة أيضا في عام لاحق أن الحاجة ارتفعت الى (٧٠٠٠) مدرسة ، واليوم تصل الى هذا الحجم بمعنى تفاقم المشكلة دون حلول ، ويؤثر هذا النقص على ما يأتي :[١٧]

١- المستوى العلمي والتربوي للطلبة والتلاميذ والأطفال والهيئات التعليمية والتدريسية ويشكل ضغطا نفسيا عليهم .
٢- زيادة الاكتظاظ المدرسي ، وزحام الصفوف ، وتشتيت إنتباه الطالب وتضغط على أداء المعلم والمدرس العلمي .
٣- زيادة نسب التسرب ، والرسوب ، وسوء الأثر التربوي والسلوكي على الطلبة والتلاميذ والأطفال .
٤- تنامي أعداد المدارس الطينية والمتقادمة والايلة للسقوط .
٥- إزداوج الدوام الثنائي والثلاثي وتداعياته السلبية .

---

[١٣] ينظر الى وزارة التربية العراقية : المديرية العامة للمناهج ، الفلسفة التربوية وأهدافها ، بغداد ، ٢٠٠٩.
[١٤] وزير التربية العراقي : مقابلة مع وكالة (اين نيوز) ، بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠، منشورة بالموقع الرسمي للوكالة على الرابط الالكتروني ، www.alliraqnews.com ، تاريخ الدخول ، ٢٠١٦/٩/٢٩.
[١٥] مجلس النواب العراقي ، الحكومة الاتحادية ، حكومة اقليم كردستان : الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق المركز والاقليم للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) (الملخص التنفيذي) ، (تقرير غير منشور) ، بغداد ، ٢٠١٢م .
[١٦] المؤتمرالتربوي النوعي الأول ،الذي أقامته وزارة التربية في فندق الرشيد، وسط بغداد، ونشرت وقائعه بجريدة المدى ، بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٨م ، على الموقع الرسمي للجريدة على الرابط الالكتروني : www.almadapress.com ، تاريخ الدخول ، ٢٠١٦/٩/٢٥م .
[١٧] معظم هذه التحديات واللاحقة ينظر مجلس النواب العراقي : تقرير لجنة التربية النيابية ، للمدة من (٢٠١١-٢٠١٣) ، وكتاب الدائرة البرلمانية ، وانجازات لجن التربية ، مصدر سبق ذكره .

ث- ضعف المستوى التدريبي والتطويري للملاكات التربوية والتعليمية بشكل عام وعدم الحصول على تدريب كاف .

ج- حاجة نظم القياس والتقويم والامتحانات الى تطوير بما يواكب تطور التعليم في العالم ومتابعة الهيئات التدريسية والتعليمية لضمان جودة الأداء ،وفي سياق نظم الامتحانات نلحظ ضرورة اعادة النظر بتعدد ادوار الامتحانات التي وصلت الى الدور الثالث اضافة الى منح درجات اضافية لدرجات الطالب لما قد يكون له تداعيات سلبية في المجال العلمي [١٨]،و يمكن في هذا الجانب تطوير أساليب الامتحانات والتقويم بالتركيز على الجانب المهاري والوجداني فضلا عن الجانب المعرفي ، واستحداث مركز وطني للتقويم والتطوير التربوي دون زيادة أعباء مالية إضافية على الوزارة وانما بناءه من مقدرات وموراد الوزارة نفسها [١٩].

ح- حاجة المناهج الدراسية الى تطوير بما يضمن حاجات الطلبة وميولهم واتجاهاتهم وخصائص وطبيعة نموهم العمري والعقلي، وأهداف التربية ، وحاجات المجتمع خاصة بعد التغيير الشامل في العراق .

خ- إستعمال طرائق تدريس واستراتيجيات حديثة في التدريس خاصة بعد ابتكار عديد من هذه الاستراتيجيات ، وابتكار ما بات يعرف باستراتيجيات ما وراء المعرفة لتحفيز التفكير الناقد والابداعي والفهم لدى الطلبة بمختلف المراحل الدراسية .

د- اعادة النظر بالهيكليات الخاصة بالمديريات العامة للتربيات،وتوزيع الهيئات التعليمية والتربوية ، ونظم الترقيات ، لغياب التناسب بهذه الهيكليات ، وكذلك غياب التناسب بتوزيع الهيئات التدريسية والتعليمية بحسب حاجة المدارس من الأعداد والاختصاصات،والجنس،والبيئة ، والاشراف التربوي و الاختصاصي ،ودورالمرشد الاجتماعي، وغيرها .

ذ- انخفاض فرص التعليم الكفء على أساس نسب الالتحاق والمساواة بين الجنسين والبيئة والكفاءة .

ر- ضعف مستوى صفوف التربية الخاصة ، وحاجتها الى العناية بالصف من حيث التجهيزات اللازمة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعليم ، وتلاميذه من حيث متطلباتهم من طرائق التدريس الملائمة لكل حالة على حدة والمعلم المتدرب المختص .

ز- غياب البيئات المدرسية الصديقة والمناسبة من حيث مساحات المدارس والحدائق والمرافق والخدمات الصحية للطلبة ، والمستلزمات التربوية والتعليمية والتقنية ووسائل الايضاح والمختبرات ، والمكتبات المدرسية ، والملاعب الرياضية ، وأماكن ممارسة المواهب والهوايات ، والحوانيت ، وصفوف التربية الخاصة .

س- ضعف التنسيق المستمر والمناسب فيما يخص الشؤون التربوية والتعليمة والاجتماعية والصحية بين وزارة التربية و الوزارات والجهات المختصة مثل

[١٨] فلاح القيسي : المدير العام لتربية الرصافة الأولى ببغداد ، لقاء مع قناة الحرة الفضائية ، يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٩/٢٧، بغداد.

[١٩] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق المركز والاقليم للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) : مجلس الوزراء واخرون ،بغداد ، ٢٠١٢م .

وزارة التعليم العالي ، والصحة ، والرياضة والشباب ، ومجالس المحافظات ودووايين الأوقاف ، وغيرها .

ش-حاجة مراكز وخطط واجراءات وبرامج محو الأمية الى الدعم المباشر والمستمر لعدم بلوغ الأهداف المنشودة الكاملة حتى الان من حملة محو الأمية على الرغم من تشريع قانون خاص بها وافتتاح مراكز تعليم في المدارس ، إذ مازالت نسب الأمية مرتفعة والتفاوت في التعليم على أساس الجنس والبيئات قائم لحد الان .

ص-حاجة القيادات الادارية الى التدريب والتطوير والخبرات المتقدمة ، وضعف تطبيقات ادارة الجودة .

ض-الحاجة الى الخطط و التخطيط الاستراتيجي المناسب للمدارس وهيئاتها واداراتها ؛ لبلوغ الاهداف المنشودة .

ط- مشكلة الغش الامتحاني وخاصة الغش الالكتروني، و تسرب الأسئلة الامتحانية المتكرر، وتداعياتها السلبية التربوية والتعليمية .

ظ- تفشي بعض الممارسات اللاخلاقية بين الناشئة خاصة ، مثل التدخين وتعاطي المخدرات والفواحش .

ع- زيادة نسب الرسوب بمختلف المراحل الدراسية ، إذ وصلت بحسب بيانات العام ٢٠١٥م بحسب المراحل والسنوات (٢٠٠٦-٢٠١٤) : الابتدائية تراوحت (١٠,٥-١٧,٨%) كانت النسبة الأعلى في العام الدراسي (٢٠١٤/٢٠١٣) ، والمتوسطة تراوحت (١٧,٨- ٣١,٣%) والنسبة الأعلى للعام (٢٠١٤/٢٠١٣) ، والإعدادية (١٧- ٢٩,١%) والنسبة الأعلى للعام (٢٠٠٨/٢٠٠٧) [٢٠] ، وكذلك فإن نسب التسرب لاتزال تسبب قلقا تربويا وتعليميا على الرغم من انخفاضه قياسا بسنوات مضت ، ووصل الى (٦%) من الأطفال بعمر (٦-١٧) سنة الملتحقين بالدراسة في العام ٢٠١٥ م [٢١] ، وهي نسبة مقاربة لما أعلنت عنها وزارة التخطيط لأعوام قريبة مضت .

غ- ضعف أسس وطرق تعيين الهيئات التعليمية والتدريسية في المؤسسات التربوية والتعليمية دون استيعاب أحدث الطرق والأسس العالمية المناسبة لبيئة العراق ويحقق العدالة والكفاءة .

ف- كما أن هناك تحديا كبيرا يواجه القطاع التربوي والتعليمي منذ سنوات واشتد منذ العام ٢١٠٤م ، هو تعاظم نسبة النازحين بسبب العمليات الارهابية لتنظيم(داعش) ، اذ أن نزوح الطلبة والهيئات التدريسية والتعليمية من محافظاتهم المحتلة ، الى محافظات مضيفة ، سبب ضغطا وحرجا شديدا وصدمة على المؤسسات التربوية والتعليمية في المحافظات المضيفة من نواح مختلفة ، منها المستوى التعليمي والتربوي ، والمستوى المادي المتمثل بضيق طاقة هذه المؤسسات الاستيعابية لإستضافة النازحين .

---

[٢٠] وزارة التربية العراقية : المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الإحصاء ، معلومات احصائية ، موجهة بكتاب رسمي الى مجلس النواب العراقي / دائرة البحوث ، العدد : ٤٤٤٨٥، بتاريخ : ٢٠١٥/٩/٢م .

[٢١] نايف كاظم ، المدير العام للتخطيط بوزارة التربية العراقية ، خبر منشور بموقع العراق برس ، على الرابط الالكتروني: www.iraqpressagency.com ، تاريخ الدخول ، ٢٠١٦/٩/٣٠م مساء .

ومن خيارات التدخل لمواجهة هذه التحديات ومعالجة المعوقات يمكن القيام بما يأتي :

١- تأليف لجنة مختصة تتكون من ممثلين من لجنتي التربية والتعليم العالي النيابيتين ووزارتي التربية والتعليم العالي ،وأساتيذ مختصين بمجال القانون والتربية والتعليم وعلم الاجتماع والنفس ، وخبراء محليين،ومنظمات مجتمع مدني معنية بالشأن التربوي والتعليمي ، ومجالس المحافظات ، ويمكن كذلك اختيار مجموعة من مجتمع التربية المستهدفين من الطلبة وأولياء الأمور؛ للاستماع الى ملحوظاتهم ، تتولى هذه اللجنةعملية مراجعة التشريعات التربوية والتعليمية كافة ، للوصول الى صيغ مثلى لتشريعات تناسب واقع المجتمع بعد التغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها وتضمن تقدم العملية التربوية والتعليمية في العراق ، من خلال تعديل ما يحتاج الى التعديل منها ، أو حذف ما لايناسب منها ، أو تشريع تشريعات جديدة،ويعد هذا الاجراء المقترح خطوة مكملة ومعززة ومنسقة لعمل مجلس النواب، واجراءات وزارة التربية التي بدأت بإعادة النظر بالقوانين والأنظمة الخاصة بالتربية.

٢- تعزيز التخصيصات المالية التي تحتاجها وزارة التربية لحل المشكلات والتحديات المذكورة التي تعترضها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الأزمة المالية التي تواجه العراق من خلال مناقلة التخصيصات المالية من الأبواب الأقل أهمية أو الممكن تأجيل تنفيذها الى القطاعات الأكثر أهمية ، أو البحث عن بدائل للاموال المخصصة في الموازنة السنوية لتمويل الوزارة ، ويمكن في هذا الإطار اقتراح بعض البدائل ومنها :

أ- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم بأشكاله كافة ، وتوفير التسهيلات اللازمة له ، ودعم التعليم الأهلي الذي لايزال يشكل مالا يتجاوز (٦%) من المدارس والرياض الحكومية [٢٢]، عبر دراسة تشريعات الاستثمار وخلق بيئة مناسبة له .

ب- معالجة مشكلة نقص الأبنية المدرسية من خلال المنح والهبات والتبرعات الواردة الى الوزارة أو مناقلة الهبات والتبرعات المطلقة الواردة للدولة من وزارات أقل حاجة لها وتخصيصها لملف الأبنية المدرسية.

ت- اللجوء الى البناء العمودي الواسع المساحات ؛ لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة ،وفك إزدواج الدوام الثنائي والثلاثي .

ث- إصدارطوابع بمبالغ محددة غير مكلفة على المواطن تنظم مع البريد أو المعاملات يذهب ريعها الى بناء المدارس .

ج- تشجيع ثقافة التبرع ولو بمبالغ زهيدة غير مؤثرة من أولياء الأمور من خلال برامج توعوية بمجالس الاباء ، والاعلانات في وسائل الإعلام المتنوعة ، والخطب الدينية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ، مشيرين الى أن أحد النتائج المتحققة فعلا

[٢٢] وزارة التخطيط العراقية : الجهاز المركزي للاحصاء ،مصدر سبق ذكره .

في هذا الجانب حصول إحدى مديريات وزارة التربية على مبلغ(٨٠٠) مليون دينارتبرعات من مجالس الاباء ؛ لإعادةتأهيل مدارس تلك المديرية.[٢٣]

ح- حث دول داعمة وصديقة على تبني بناء مدارس عصرية ونموذجية في خطوة لتعزيز التكافل الدولي ، من خلال تهيأة خبراء مختصين في فن المفاوضات بهذا الجانب لاستحصال المنح المالية .

خ- بناء مدارس نموذجية بطريقة البناء الجاهز المتطور والسريع في أثناء العطل الصيفية .[٢٤]

د- اللجوء الى المباني المستأجرة ، لكن بمبالغ لاتشكل عبئا كبيرا على موازنة المدرسة وليست على حساب أبواب أخرى تضعف من تحقيق الهدف الأساس للمدرسة في اعداد طالب متكامل من الناحية المعرفية والخلقية والسلوكية .

٣- إعداد فلسفة تربوية وتعليمية شاملة وموحدة للعراق، تتضمن تحديد أهداف عامة وخاصة ، يشترك في اعدادها كل فئات المجتمع بطرق مناسبة ؛ لأن الفلسفة التربوية شـأن عام .

٤- اعتماد أحدث التقنيات في التخطيط التربوي والاستراتيجي في ادارة مؤسسات التربية والتعليم بمفاصلها كافة .

٥- التنسيق بين وزارة التربية والوزارات والجهات ذات الاختصاصات والمهمات المتناظرة كمجلس النواب ، ووزارة التعليم العالي ، ووزارة الصحة ، ووزارة الشباب ودووابن الأوقاف ، ومجالس المحافظات ، وامانة بغداد ، ووزارة الاعمار والبلديات والإقليم ، للتعاون في الموضوعات والملفات المشتركة وعلى سبيل المثال يمكن لوزارة الاعمار والبلديات وامانة بغداد بناء الملاعب والحدائق والساحات اللازمة للمدارس وكذلك يمكن فك أي خلاف أو تعارض بين هذه الجهات خاصة بعد ما لاحظناه من وجود حساسيات وخلافات في أثناء فك ارتباط المديريات العامة للتربية في المحافظات من وزارة التربية والحاقها اداريا بالمحافظات ، فيمكن تأليف لجنة مركزية استشارية يكون في عضويتها ممثلين عن لجنة التربية النيابية ووزارة التربية ولجان التربية وفي مجلس المحافظات لتجاوز أية خلافات انية أو مستقبلية .[٢٥]

٦- دعم المديرية العامة للمناهج بوزارة التربية واللجان المختصة ، وإشراك جهات وأفراد في إعداد مناهج دراسية تسهم في تطور الطلبة من الناحية العلمية بمواكبتها للتطور في العالم ، وكذلك تنمي فيهم ثقافة المواطنة والدفاع عن العراق ، وتبرز التراث المشترك للمجتمع العراقي وبشكل متوازن ، وتنمي فيهم ثقافة ومهارات الابداع لا ثقافة الايداع ومن جانب اخر تراعي الفروق الفردية بين الطلبة والتلاميذ ، وحاجاتهم وميولهم وتوجهاتهم ، وتنمي لديهم التفكير النقدي والابداعي .

٧- الابتعاد عن طرائق التدريس التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين والارتكاز على المدرس والمعلم ، واعتماد استراتيجيات التدريس الحديثة ، القائمة على محورية

---

[٢٣] المؤتمر التربوي النوعي الأول : مصدر سبق ذكره .
[٢٤] المؤتمر الأول للاستراتيجية الوطنية للتربية : مصدر سبق ذكره ،ص٨.
[٢٥] المصدر السابق .

الطالب والتلميذ ، ويكون دور المعلم والمدرس فيها موجها ومديرا للنقاش العلمي ومصححا عند الحاجة .

٨- تطوير مقاييس الجودة والاعتماد الاكاديمي التربوي والتعليمي ، وتدريب وتطوير الهيئات التدريسية والتعليمية والادارية والاشراف كافة ، والارشاد ، من خلال مؤسسات وبرامج وخبرات دولية ومحلية متميزة ،ونشر ثقافة الجودة ، والزام المؤسسات التعليمية والتربوية بتطبيق معايير الجودة ومراقبة ذلك .

٩- دعم نقابة المعلمين بكل ما من شأنه حماية المعلمين والمدرسين وحقوقهم العلمية والعملية ، ودراسة مشكلاتها من قبل الجهات المختصة .

١٠-تشريع قانون مجلس الخدمة الاتحادي ، وتعيين الهيئات التدريسية والتعليمية على وفق هذا القانون ، من خريجي كليات التربية حصرا ، على وفق نظم متطورة ورصينة تتبع في الدول المتطورة في مجال التربية والتعليم ، وبالنسبة لما بقي من معاهد المعلمين يمكن تنظيم برامج خاصة تضمن مطابقة نوعية مخرجات هذه المعاهد مع نوعية مخرجات كليات التربية .، وفتح الدراسات العليا بهذا المجال ، وتخصيص جوائز وطنية للجودة فضلا عن المشاركة في الجوائز الدولية ، والسعي للحصول على الاعتماد الاكاديمي من جهات عالمية .

١١-التعاون والتنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي على موازنة وترصين مخرجات التربية وتعني خريجي الصف السادس الاعدادي وما يناظره ، ومدخلات التعليم العالي وتعني المقبولين بالكليات المختصة باعداد المدرسين والمعلمين ، ومن ثم مخرجات التعليم وتعني الطلبة الذين تخرجوا في كليات التربية وغيرها ومدخلات التربية وتعني الذين يتم تعيينهم في المؤسسات التربوية من الهيئات التدريسية والتعليمية ، بما يحقق الأهداف التربوية والتعليمية .

١٢- تنمية وتشجيع التعليم المهني من ناحية الكم والكيف ؛ وذلك لتزايد أهمية مخرجاته خاصة وأنه يسهم في تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والفنية ، ويسهم في تنويع مصادر الدخل للفرد والمجتمع ، ويمكن في هذا الإطار تحديد نسبة من الوظائف في القطاع العام للعشر الأوائل في مدارس التعليم المهني ، أو منح قروض ميسرة للخريجين منهم الراغبين باقامة مشروعات تنموية على وفق نظم اقراض خاصة ووضع نظم خاصة لشراء منتجات مشروعاتهم تشجيعا لعم ، أو التزام نسبة من الاوائل والمتميزين وتوظيفهم في القطاع الخاص ، وغيرها من السبل .

١٣- وضع خطة طوارئ ، لاستضافة النازحين على وفق تغير حالاتهم من حيث تزامن حل مشكلاتهم تناسبا مع تحرير محافظاتهم ، بشكل فوري .

١٤- التأكيد على الربط بين الجوانب النظرية والتطبيقية بمختلف المناهج والمراحل الدراسية .

١٥- استحداث وتوسيع منافذ الاستثمار في وزارة التربية كما في وزارة التعليم العالي لتمويل بعض مشروعات الوزارة ذاتيا ، مثل فتح منافذ خدمات للدراسات والبحوث والمكتبات والمصادر والتطبيقات والمشروعات التربوية و التعليمية والاستشارات

والطباعة والتدريس المدعوم ، وخدمات مدارس التعليم المهني بفروعها كافة في مشاركة المدرسين بتقديم خدمات لقاء مبالغ محددة للقطاع الخاص .

١٦- تحسين نشاط البحث العلمي في وزارة التربية ، ويمكن تحقيق ذلك بربط مركز البحوث مباشرة مع مكتب الوزير ، وايجاد فرص لتواصل المركز مع العالم الخارجي والتجارب التربوية الرصينة ، توفير المعدات اللازمة للمركز ،تعزيزه بباحثين حاملين للشهادات العليا ولهم خبرات عملية وعلمية واسعة ، ودعمهم ماليا ومعنويا .[٢٦]

١٧- الاهتمام بمطابع وزارة التربية ومعامل المستلزمات التربوية ، وتأهيلهما ؛ لأهميتهما في تحقيق الإكتفاء الذاتي من حاجات الوزارة من إنتاجهما .

١٨- بناء ثقافة التطوع والمبادرات والنشاطات البناءة بين أوساط الطلبة والهيئات االتدريسية والتربوية والتعليمية ، لكل ما من شأنه المحافظة على المدارس ونظافتها وزينتها ، ويمكن في هذا الإطار إطلاق حملات تطوعية في العطل الصيفية لأيام معدودة لكل طالب ومعلم أو مدرس بحسب قابلياتهم في تنظيف المدارس وتأهيلها وتصليح الرحلات والاثاث ، والعناية بالكتب ، وغيرها من النشاطات ، فمثل هذه النشاطات قد توفر على الدولة مبالغ كبيرة ، وتخلق فرصة كبيرة لإستمرار المؤسسات التربوية لمدة طويلة في تقديم خدماتها للمؤسسات التربوية وأفرادها والمجتمع حاضرا ومستقبلا.

١٩- مراعاة وزراة التربية في خططها لتحقق المساواة في تقديم خدماتها التربوية والتعليمية على أساس الجنس والكفاءة والبيئات والسكان والحالة الاجتماعية .

٢٠- معالجة نسب التسرب والرسوب ، التي بينت الدراسة ارتباطها بأسباب ذكرت ، من خلال جعل المدرسة بيئة صديقة للطالب ،وحل المشكلات عبر الحلول التي بينت الدراسة بعض منها ، وكذلك المشاركة مع جهات حكومية تعنى بحقوق الإنسان ، وجهات دولية مختصة لوضع خطط للقضاء على ظاهرة رسوب وتسرب الأطفال وعلى الرغم من أن نسب الطموح النهائي هي تصفير نسب الرسوب والتسرب ، إلا أنه يمكن الوصول الى نسب مقاربة للطموح تراعي الواقع لاتتجاوز في حالة الرسوب (٣-٥%) والتسرب (١-٣%).[٢٧]

٢١- تطوير واقع صفوف التربية الخاصة ، من خلال تأهيل الصفوف بالمستلزمات التعليمية المناسبة لحالاتهم المتنوعة ، وتنسيب المعلمين الاختصاص بحسب حالاتهم وتدريبهم وتطويرباستمرار ، والتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة في مجال التلاميذ ذوي الحاجات الخاصة في التعليم ، وكذلك الخبرات الدولية ، والإبقاء على تعليمهم ضمن هذه الصفوف مع أقرانهم في مدارس الأسوياء ، لكن بتقديم خدمات طبية وتعليمية إضافية لهم ، والتأكد من إنخراطهم في هذه الصفوف من خلال قواعد بيانات خاصة .[٢٨]

---

[٢٦] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق : مصدر سبق ذكره ،ص٤١

[٢٧] الاستراتيجية الوطنية : السابق ، ص٤٢.

[٢٨] سلوى ابراهيم اسماعيل :تقييم لواقع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق والخدمات المقدمة لهم، وزارة التخطيط العراقية : دائرة التنمية البشرية ، قسم السياسات الاجتماعية ، بغداد ، ٢٠٠٩م .

٢٢- تعزيز مشروعات التجديد والإصلاح التربوي ، مثل مشروع تدريس اللغات الأجنبية في الصفوف المبكرة والصفوف الثانوية، ومشروع البطاقة المدرسية ، ومشروع مدارس المتميزين ، والمدارس المنتسبة لليونسكو ، ومشروع تنويع التعليم ،وإستخدام الحاسبات والتقنيات في الصفوف ،والمشاغل اليدوية ، وغيرها من المشروعات .[٢٩]

وما ينبغي بيانه أن كل هذه الخيارات والسبل لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا في حال توفر عدة نقاط أهمها أن:

١- توضع على وفق خطة منطقية متسلسلة بحدود مكانية وزمانية وموضوعية محددة، بعد تقييم خطط سابقة وربما حالية أعدت بمجال هذا الموضوع .
٢- وضع لجنة التربية النيابية خطة مراقبة ، لمجريات هذه الخيارات المذكورة للنظر في نسب الاقتراب من تنفيذها ، إعمالا للدور الرقابي والتشريعي للمجلس .
٣- تكامل وتناسق وتعاون جميع الجهات المعنية بتحقيق هذه السبل والخيارات على وفق برامج متوافقة تماما .
٤- توفير أسباب النجاح التشريعية والتنفيذية كافة لها .

[٢٩] عبد الله حسن الموسوي واخرون : التجديدات التربوية واقع وطموح ،منشورات المجمع العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٣م .ص٢٧-

المصادر :

١- وزارة التخطيط ووزارة التربية العراقية : إحصاء رياض الأطفال في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط على الرابط الالكتروني : www.cosit.gov .
٢- وزارة التخطيط ووزارة التربية العراقية : إحصاء التعليم الإبتدائي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط على الرابط الالكتروني : www.cosit.gov .
٣- وزارة التخطيط ووزارة التربية العراقية : إحصاء التعليم الثانوي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط على الرابط الالكتروني : www.cosit.gov .
٤- وزارة التخطيط ووزارة التربية العراقية : إحصاء التعليم المهني في العراق للعام الدراسي ٢٠١٦/٢٠١٥م ، تقرير منشور على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط على الرابط الالكتروني : www.cosit.gov .
٥- صندوق الأمم المتحدة للسكان : اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية ، تقرير منشور على الرابط الالكتروني، www.cosit.gov .
٦- مجلس النواب العراقي : الدائرة الإعلامية ، دستور جمهورية العراق ، ط٧، بغداد ، ٢٠١٣م .
٧- وزارة التربية العراقية : المديرية العامة للمناهج ، الفلسفة التربوية وأهدافها ، بغداد ، ٢٠٠٩م .
٨- مجلس النواب العراقي ، لجنة التربية النيابية : نشاطات لجنة التربية النيابية ، تقرير غير منشور ، بغداد ، ٢٠١٣م .
٩- مجلس النواب العراقي واخرون : الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق للسنوات (٢٠١١-٢٠٢٠) ، تقرير غير منشور ، بغداد ، ٢٠١٢م .
١٠-وزير التربية العراقي محمد إقبال عمر : مقابلة مع وكالة (اين نيوز) بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠، على الرابط الالكنروني ، www.alliraqnews.com .

١١-وزارة التربية العراقية : وقائع المؤتمر التربوي النوعي الأول ، منشور بجريدة المدى بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٨، على الموقع الرسمي للجريدة على الرابط الالكتروني ، www.almadapress.com .
١٢-مجلس النواب العراقي : لجنة التربية النيابية ، انجازات لجنة التربية النيابية ، تقرير غير منشور ، بغداد ، ٢٠١٣م .
١٣-المدير العام لتربية بغداد الرصافة الأولى فلاح القيسي : مقالبة مع قناة الحرة الفضائية ببغداد ،بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٧.
١٤-وزارة التربية العراقية : المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الإحصاء ، معلومات احصائية ، كتاب رسمي موجه الى مجلس النواب العراقي /دائرة البحوث ، بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢.
١٥-المدير العام للتخطيط التربوي بوزارة التربية العراقية نايف كاظم ، تصريح منشور بموقع العراق برس ، على الرابط الالكتروني ، www.iraqpressagency.com، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٣٠.
١٦-سلوى ابراهيم اسماعيل : تقييم لواقع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في العراق والخدمات المقدمة لهم ،دراسة منشورة ، وزارة التخطيط ، بغداد ، ٢٠٠٩م .
١٧-عبدالله حسن الموسوي واخرون : التجديدات التربوية واقع وطموح ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد ، ٢٠٠٣م .